

الاقتصادية للنشاط البترولي في الستينات حتى منتصف السبعينات لم يتجاوز 28 سنت / الباحث /
P. Tempest (6) - للمزيد يمكن الاطلاع على ورقة
في ندوة «مخاطر تمويل استثمارات الطاقة لوزان/ سويسرا 1993».

المراجع العامة:

- 1- ندوة الصناعة البنكية ومخاطر استثمارات الطاقة لوزان/ سويسرا 1993
- 2- مجلة النفط والصناعة / دولة الامارات العربية 1995
- 3- مجلة النهج السورية العدد 16 1987
- 4- مجلة المستقبل العربي / بيروت/ ديسمبر 1992.

برميل يوميا خلال عام واحد لا يقل عن 36 مليار دولار أمريكي. وهذا يقترب مع الدخل الاجمالي السنوي الذي تحصل دولة مصدرة للنفط الخام من بيع وتصدير ما يزيد عن 10 مليون برميل يوميا من النفط الخام لمدة عام للمزيد يمكن الاطلاع على دراستنا «أسعار البترول في التسعينات» مجلة المستقبل العربي ديسمبر 1992 / بيروت.
(2) - مما هو جدير بالذكر أنه طبقا للبيانات الرسمية الفرنسية الخاصة بعام 1994. فإن كلفة البنزين العادي للتر الواحد بلغت 1,04 فرنك فرنسي وان الضرائب المفروضة عليه وصلت إلى 4,53 فرنك فرنسي للتر الواحد بمعنى ان الضريبة تتخطى التكلفة بـ 4,4 مرة وانها تبتلع اكثر من 81,4% من السعر النهائي. /الباحث/
(3) - مجلة النهج دمشق ص 203 مصدر سابق.
(4) - مجلة المستقبل العربي / مصدر سابق.
(5) - مما هو جدير بالذكر ان متوسط التكاليف

دور الأسرة و المدرسة في الوقاية من الجريمة

الدكتور عمر عسوس *

RESUME

De nos jours, le crime devient une partie intégrale de la vie quotidienne dans les sociétés modernes. En fait, les actes criminels ne cessent de gagner de l'ampleur. Aussi, pour combattre ce fléau, les sociétés touchées par ce phénomène ont riposté avec la création de systèmes de justice criminelle rigoureux. Mais l'expérience montre aujourd'hui que les systèmes mis en place ont tous été voués à l'échec dans le combat continu contre la propagation du crime. La prévention du crime ne peut donc être réalisée uniquement à travers les systèmes de justice criminelle traditionnels.

La famille ainsi que l'école, sont deux institutions primordiales dans la lutte contre le crime.

Au niveau de la famille, il est impératif :

1- D'éliminer les facteurs socio-économiques et environnementaux menaçant l'intégralité de la famille.

2- De procéder à des actions éducatives et de conscientisation en faveur des membres de la famille à risque de délinquance.

Au niveau de l'école, il est d'une importance capitale de :

1- Réévaluer les programmes scolaires afin de répondre aux capacités intellectuelles réelles des élèves, leurs origines socio-économiques et culturelles et leurs différents choix.

2- Prendre des mesures complémentaires pour les établissements scolaires classiques, généraliser les jardins d'enfants, pour préparer les enfants des familles défavorisées à l'école et de créer des classes spéciales dotées de programmes destinés aux enfants à risque de délinquance.

مقدمة :

أصبحت الجريمة جزءا من واقع الحياة اليومية في المجتمعات العاصرة فهي مستمرة في انتشارها وزيادتها وتنوعها. وقد ردت كل مجتمعات العالم بأنشاء نظم للعدالة الجنائية لمواجهة مشكلة الجريمة. إلا أن هذه الأخيرة لايمكن أن تقضي على هذه المشكلة بمفردها. ومن ثم فإن المجتمع في حاجة إلى وسائل بديلة أو مساعدة للوقاية منها. إن الاعتراف بالحاجة إلى اللجوء إلى حلول خارجة عن نطاق نظم العدالة الجنائية لأمر ملح لأن الشرطة والحاكم والإصلاحات إلخ... في حاجة الى مساعدة، و مجرد صب الزيد من الأموال في نظم العدالة الجنائية سوف لن يحسن من قدرتها في القضاء على الجريمة. وذلك لأن الجريمة غدت مشكلة مجتمعية وليست فقط مشكلة نظام العدالة الجنائية والأجهزة الأمنية. لذا تستدعي فكرة الوقاية من الجريمة الاستعانة بذلك الكم الهائل من الأفكار والامكانيات الموجودة في أوساط المجتمع وتمثل هذه الامكانيات التخطيط المجتمعي. والعمل المشترك لسكان الأحياء والتخطيط الأمني. والتعليم والتدريب الفني. و التربية الأسرية التي جميعها لها تأثير على معدلات الجريمة.

وتتبع الجرمين . و كذلك زيادة النشاطات التي يقوم بها نظام العدالة ووجود مراكز للشرطة في الأحياء . وهذه الأمور تعد من الأشياء التي تؤثر على طمع الجناة في اقتراف جرم في مثل هذه الأمكنة الأمر الذي يؤدي إلى طمأنينة أكبر بالنسبة للسكان .

كما أن العملية التثقيفية المتعلقة بنشر معدلات الجريمة و تفاعل أفراد المجتمع مع نظام العدالة و المواطنين بصفة عامة يمكن أن يردع الجرمين . و يضيف إيجاد الأمن الخاص بعدا جديدا إلى الجهود الرادعة التي تبذلها المؤسسات الرسمية لنظام العدالة . أما **الوقاية من الدرجة الثانية** فهي النشاطات التي تهتم بالتعرف بصفة مبكرة على الجناة و تحاول التدخل قبل اقتراف النشاط غير المشروع أي أن الوقاية من الدرجة الثانية تعني قدرة المجتمع و نظام العدالة على معاينة المخاطر المستقبلية بصفة دقيقة والتنبؤ بالمشاكل و التعرف على المناطق ذات المعدلات الاجرامية العالية أو تلك المهيئة لاحتضان النشاط الاجرامي . إن القدرة على التنبؤ بالسلوك الانحرافي أو الاجرامي المستقبلي ليمثل جانبا مهما من عملية الوقاية من الجريمة . و ذلك لأن التعرف على الأفراد المتجهين نحو الانحراف أو الإجرام يسمح بإدخال التقنيات للوقاية من الجريمة قبل حدوث النشاط الانحرافي أو الإجرامي .

هذا ، ويتوقف التمييز بين الوقاية من الدرجة الأولى و الوقاية من الدرجة الثانية على ما إذا كان الهدف يتمحور حول القضاء على المشاكل و العوارض المؤدية إلى إرتفاع وزيادة النشاط الانحرافي / الإجرامي .

ويمكن أن تلعب كل من الأسرة و المدرسة دورهما في إطار الوقاية من الدرجة الثانية و ذلك بالنسبة للتعرف على المواقف الإشكالية . و يضطلع الوالدان و المربون بالكثير من النشاطات التي تنضوي تحت الوقاية من الدرجة الثانية لأنهم الأفراد الذين لهم اتصال يومي بالضرور المؤدية إلى الانحراف . أما **الوقاية من الدرجة الثالثة** ، فيعرفها كل من (Branting و Faust ، 1976) بأنها تلك العملية التي تتعامل مع المذنبين الحقيقيين و تتضمن تدخلات من شأنها أن تجعلهم لا يقتربون مخالفات أخرى . و تندرج جميع نشاطات هذا النوع من الوقاية تحت الأعمال التي يقوم بها نظام العدالة مثل الإيقاف ، و التقاضي و السجن ، و العلاج و التأهيل .

و بعد التعرض إلى مفهوم الوقاية من الجريمة و تحديد النشاطات الوقائية التي تنضوي تحت كل نوع ، سوف تعالج هذه الورقة النوع الذي يعرف بالوقاية من الدرجة الثانية مع التركيز على دور الأسرة و المدرسة في تحقيقها . و قبل ذلك ، فإنه لن الأهمية بمكان مناقشة دور كل من الأسرة و المدرسة في إنتشار مشكلة الانحراف و الجريمة لدى الأطفال .

الأسرة و إنتشار السلوك الانحراف / الإجرامي :

تعتبر الأسرة من أهم المؤسسات الإجتماعية المسؤولة عن

إن معظم الاتجاهات التي تعرف مفهوم الوقاية من الجريمة تتضمن فكرة الحد من المستويات الحالية للجريمة أو خفض معدلاتها . و عليه فإن مفهوم الوقاية من الجريمة يعني أي عمل أو نشاط يصمم للتخفيض من المعدل الحالي للجريمة و /أو انتشار الوعي بوجود الجريمة و الخوف منها .

و لا تتمثل النشاطات التي تهدف إلى الوقاية من الجريمة في الجهود التي يبذلها نظام العدالة الجنائية و الأجهزة الأمنية فحسب بل تتضمن القيام بنشاطات أخرى صادرة عن المواطنين و المؤسسات الاجتماعية و المؤسسات الخاصة . و كما أن هناك عدة أسباب و عوامل لانتشار الجريمة يمكن أن يكون هناك كذلك عدة اتجاهات قيمة للوقاية منها .

إن مفهوم الوقاية من الجريمة ، ليس مرادفها لمفهوم التحكم في الجريمة لأن عملية الوقاية من الجريمة تعني محاولة القضاء على الجريمة إما قبل حدوثها أو قبل حدوث المزيد منها . أما التحكم في الجريمة فله علاقة بالمحافظة على حد معين من معدلات الجريمة و التحكم في السلوك الانحرافي / الاجرامي . و يمكن تقسيم نشاطات الوقاية من الجريمة الى ثلاث مراحل هي :

- مرحلة الوقاية من الدرجة الاولى PRIMARY PREVENTION

- مرحلة الوقاية من الدرجة الثانية SECONDARY PREVENTION

- مرحلة الوقاية من الدرجة الثالثة TERTIARY PREVENTION

و هذه كلها مراحل لمعالجة المشكلة في درجات مختلفة من تطورها . و تعني **الوقاية من الدرجة الاولى** معاينة ظروف البيئة الفيزيكية و الاجتماعية التي يمكن أن توفّر قرصا للنشاط الانحرافي . و النشاط الاجرامي . أو تجعل منها 1976 FAUST BRANTINGHAM و تشمل هذه المرحلة تصميم البيئة ، و تفضن سكان الأحياء ، و القيام بنشاطات رادعة ، و تطوير الأمن الخاص . و نشر التعليم التعلق بالجريمة و الوقاية منها . و يتضمن تصميم البيئة عدة تقنيات تهدف إلى جعل عملية إرتكاب الجريمة أصعب بالنسبة للجاني و تسهل عملية تتبع السكان لها . و الاحساس بانتشار الأمان بينهم كما يشمل تصميم البيئة كذلك تضمين المباني نوافذ للرؤية ، وزيادة الاضاءة . و إكثار عدد مزايج الأبواب ووضع علامات خاصة أو كتابة الأسماء على الممتلكات لتسهيل عملية استردادها عند تعرضها للسرقة أو الاتلاف .

أما تفضن السكان فيعني زيادة قدرة السكان على اظهار تحكمهم في أحيائهم وزيادة قدرتهم على مشاهدة

و Baumann (1990). كذلك، توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة العنف الأسري و الظروف الاجتماعية و الاقتصادية السلبية للأسرة مثل الفقر، البطالة و الآفاق المهنية المحدودة و عدد الأطفال. حيث تؤدي هذه العوامل مجتمعة بالأزواج إلى الإساءة إلى الأطفال و الزوجات (Berruet-Clement و آخرون، 1987، Schwind و Baumann، 1990). إلا أنه لا يمكن اعتبار هذه المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية العوامل الوحيدة المؤدية إلى العنف في داخل الأسرة لأنها تتفاعل مع مؤشرات أخرى نفسية - اجتماعية - اقتصادية إن صح التعبير. وذلك لأن هذا النوع من التغيرات، و خاصة التجارب التي يتعرض لها الفرد خلال فترة تنشئته الاجتماعية لها أثر فعال في العلاقة بين ظهور الضغط الاجتماعي و العنف بحيث أنما تزيد في حدة هذا السلوك أمام الضغوط الاجتماعية أو تخفف منها. كما أن الإنعزال الاجتماعي للأسرة و التفكك الاجتماعي للمجتمع المحيط بها دورا مهما كعوامل اجتماعية - إيكولوجية لظهور المعاملة السيئة على الأطفال و إنتشار لعنف بين الأزواج وذلك أن العائلات التي يعامل أطفالها معاملة سيئة تعيش في معظم الأحيان لا تتسم فقط بالفقر المادي و لكن تتميز كذلك بالإنعزال داخل المجتمع المتضمنة لكثافة عالية من الأسر المعروفة بالعوارض الإنحرافية و الإجرامية (خوجة و عبد السلام، 1989، Wolfe، 1987).

إن القيم الاجتماعية التي تساعد على ظهور العنف ضد أعضاء الأسرة كعنصر نموذجي و ثقافي سائد بين الأقرباء يصبح رابطا أساسيا بين حساسية الصراع و حساسية العنف داخل الأسرة. كما أن حق الوالدين في تربية أبنائهم وإصلاحهم اللذين يسلمان بالعنف كوسيلة مشروعة لتربية الأطفال يجعلهما لا يتوانان على ممارسة المعاملة السيئة لأبنائهم. وذلك لأن الحدود بين الضرب المسموح به و المعاملة غير المسموحة بها غير واضحة و ليست محددة بدقة ولا سيما عندما يكون أحد الوالدين في حالة غضب و ثورة عاطفية قد تؤدي به أثناء عملية الإصلاح إلى نتائج تخرج عن قدراته في التحكم و السيطرة في التعامل مع تواضع القائم. إن مثل هذه الأساليب التربوية التي تمارس داخل الأسر تؤدي لا محالة إلى تشكيل السلوك الإنحرافي / الإجرامي. ومن ثم يمكن التساؤل عن ماذا يمكن فعله أو تغييره لتساهم الأسرة في عملية الوقاية من الإنحراف و الجريمة؟ هذا ما سوف نحاول أن يجاب عليه في الجزء الثاني.

كيف يمكن أن تساهم الأسرة في الوقاية من الإنحراف :

لقد كانت الأسرة و سوف تظل المؤسسة الاجتماعية الأولية و الأهم التي تلعب دورها الفعال في عملية التطبيع الاجتماعي للفرد. و ما سبق لا يعني بحال من الأحوال الأسرة تعمدت التخلي بشكل كامل و تام عن وظيفتها الطبيعية.

عملية التطبيع الاجتماعي للفرد (التنشئة) كما أنها كذلك تمثل إحدى مؤسسات الضبط الاجتماعي. وكلما كبر الأطفال و تمتعوا بحريتهم كلما انخفض تأثير الأسرة عليهم و برز دور الميكانيزمات الأخرى في التنشئة الاجتماعية و الضبط الاجتماعي مثل المساجد و المدارس و الشرطة الخ... في المجتمع الأوسع. أي أنه كلما كبر المراهق، تنتقل جماعته المرجعية الضابطة الأولية من الأسرة إلى الأقران و المجتمع الكبير.

لذا، فإنه كلما كانت درجة هذا التحول أكبر كلما التصق المراهقون بالأقران و قيمهم و أنماط سلوكهم بحثا عن الحرية. و تسمى هذه الظاهرة عملية البحث عن الهوية. حيث يتبنى المراهقون سلوكا مغامرا كأحد العناصر الأساسية في عملية البحث عن الحرية يتجلى في ممارسة بعض الألعاب و النشاطات الأخرى. بينما يسلك بعضهم الآخر طرقا أخرى مختلفة من شأنها أن تقدم لهم أكثر قدر من المتعة و من هذه الطرق القيام بتحدي القوانين و وسائل الضبط الاجتماعي.

رغم هذا، فإن الأسرة تلعب الدور الأساسي و الأولي في عملية التنشئة. فإن هي صلحت صلح الفرد و إن هي طلحت أدى ذلك إلى اعوجاج سلوك الفرد. و بمعنى آخر، فإن أنماط السلوك و التفاعلات التي تدور داخل الأسرة الواحدة هي بمثابة المثل الأعلى لطفلها الصغير حيث يتأثر هذا الأخير سلبا أو إيجابا بالسلوك الذي يتبع في تربيته.

فعلى سبيل المثال، تتفاعل نماذج السلوك العدواني كسلوب للتربية و تؤثر في نزوع الطفل إلى العنف. و كل من يعود على العنف كوسيلة ممارسة لحل الصراعات داخل الأسرة يصبح ميالا هو الآخر إلى ممارسة العنف بالطريقة نفسها في مستقبل حياته. و ذلك لأن هناك تفاعلا قويا بين الذكريات العنيفة خلال الطفولة و ظهور الإستعداد العقلي و القدرة البدنية التي تساعد و تشجع على إستعمال العنف و إرتكاب الجرائم كنتيجة له في سن الرشد. و لقد وجدت الدراسات الاجتماعية علاقة بين ممارسة و إستعمال العنف من قبل أعضاء الأسرة الراشدين تجاه أعضاء أسرهم و إستعماله من قبل أطفال الذين تعودوا على مشاهدته خلال طفولتهم حيث أثبتت هذه الدراسات أن الأطفال الذين يتعرضون لسوء معاملة من قبل والديهم أو شاهدوا ممارسة لمثل هذه المعاملة داخل أسرهم يلجأون هم الآخرون إلى الإساءة لأطفالهم عند كبرهم (Lane و Davis، 1987، Waller، 1992، Wolfe، 1987). كما أثبتت دراسات أخرى أن الوالدين يتعرضان إلى ممارسة المعاملة السيئة ضدتهما يفتقدان القدرة الكافية لتربية أولادهم. كما بينت هذه الدراسات أن الرجال و النساء الذين يتميزون بالعنف يفتقرون إلى القدرة على حل الصراعات في جو من التأخي و روح الشراكة.

وهذا لأنهم لم يتعلموا ذلك خلال فترة شباههم أو بسبب مرض نفسي أو إختلال في الشخصية و صراعات نفسية داخلية أو لأنهم لم يتعلموا أنماط السلوك السوي (Schwind

سلامة الأطفال و الزوجات اللاتي يكن عرضة لعنف الأزواج . كما يجب توجيه الأسر التي تسودها الخلافات الزوجية إلى الرجوع إلى حل خصوماتها عن طريق الحوار و التحكيم خارج دور القضاء .

2- الإجراءات التوعوية و التثقيفية :

في إطار هذه الإجراءات يمكن فتح مراكز تقديم استشارات و دروسا للأمهات و الأباء حول ممارسة تربية الأطفال دون اللجوء إلى العنف و سوء المعاملة . ويمكن تحديد هؤلاء الأزواج و الوالدين على المشاركة في هذه الدروس بإعطائهم مكافآت رمزية و خاصة بالنسبة للوالدين اللذين يحملان أعراضا مهينة لممارستهما العنف ضد أطفالهم كما يمكن العمل بالإرشاد الأسري التربوي عن طريق الزيادة في عدد المرشدين الاجتماعيين و إلحاقهم بالمدارس التي يؤمها أطفال الأحياء السكنية المعروفة بالأعراض الانحرافية بحيث تحظى الأحياء المهينة للسلوك الإجرامي بعدد أكبر من المرشدين الاجتماعيين ، وذلك لتقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة للأسر المهددة بخطر إساءة معاملة الأطفال و دفعهم بالإنحراف و السلوك الإجرامي .

ومن الأمور الأخرى التي يمكن أن تندرج تحت هذا النوع من الإجراءات ، توعية أفراد المجتمع و التبليغ عن التصرفات التي من شأنها أن تسيئ إلى الصحة البدنية و النفسية للأطفال . و كذلك إقامة خطوط ساخنة تربط بمراكز إجتماعية تتلقى التبريرات بمثل هذه الممارسات . و تقام هذه المراكز لاستقبال الأطفال و الزوجات من ضحايا العنف و سوء المعاملة .

المدرسة وعلاقتها بتشكيل السلوك الانحرافي / الإجرامي

تحتل المدرسة مكانة أساسية فيما يتعلق بنمو الشباب . فهي تتعامل مع كل طفل خلال جزء كبير من سنوات طفولته . ومن المعروف أن الشباب لا يدخلون معترك الحياة العامة إلا بعد تجاوزه مرحلة المراهقة . لذا كان على المدرسة أن تتحمل مسؤولية ثقيلة في عملية تنشئتهم . إلا أن المدرسة إلى حد الآن أظهرت فشلها في الإستجابة لأنماط السلوك الخاطئة سواء تلك الممارسة بداخلها أو خارجها . و عدا لأن المدارس لم تكن معدة لقيادة المعركة ضد الإنحراف و السلوك الإجرامي ولم يتوقع منها ذلك من قبل .

و لما كانت المدرسة غير معدة لمواجهة الظاهرة الانحرافية و الإجرامية ، فإن السلوكيات و الميول العنيفة الممارسة داخل الأسرة تنتقل إليها و تصبح تهدد إذا وجدت المناخ المشجع لها و قد أثبت العلماء الاجتماعيون أن المدرسة تعتبر مهذا لنقل نماذج السلوك العنيف و تساهم في بعض الأحيان في تشكيلها و خاصة بالنسبة للأطفال التخلفين من حيث مستوى الذكاء و كذلك أولئك الذين ينحدرون من شرائح

فالأسرة تعيش في وقتنا الحاضر في خضم تغيرات و تحولات اجتماعية و ثقافية واقتصادية جعلتها تتأثر بمحيطها الاجتماعي و بيئتها الفيزيائية و الاقتصادية الأمر الذي تمخض عنه ظهور ممارسات تكتيفية داخل الأسر لمواجهة الظروف المحيطة بها من شأنها أن هيأت ظروفًا غير مناسبة لتربية الأطفال تربية صالحة .

إن الأساليب غير العنية في التربية هي من العناصر الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية السليمة التي أكد عليها التربون . لذا ، فمن أجل إصلاح الأساليب التربوية التي من شأنها أن تؤدي إلى الإنحراف و الإجرام يجب القيام بعمليتين متكاملتين لإزالة عوارض الخطر الذي يهدد كيان الأسر ومن تهيئة الظروف المناسبة للتربية الصالحة .

و تتمثل هاتان العمليتان في :

1- التغلب على العوامل الاجتماعية و الاقتصادية والبيئية المهددة لتكامل و سلامة الأسر .

2- التغلب على الظروف الاجتماعية و الاقتصادية والبيئية .

من المعروف أن الصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجه الأسر الفقيرة في حياتها اليومية تهيب المناخ لسوء معاملة الأطفال من قبل والديهم و كذلك استعمال العنف بين الزوجين . حيث كشفت دراسات كثيرة عن وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية اليومية الصعبة و انتشار العنف في أوساط الأسر الفقيرة . كما وجدت أن التفكك الاجتماعية و الانعزال الذي تعيشه الأسرة يلعبان دورا أساسيا في ممارسة المعاملة السيئة للأطفال و الزوجات ومن ثم يصبح التحكم في هذا النوع من العنف صعبا (Baumann و Schwind ، 1987 ، Wolfe ، 1987) .

ومن أجل تحاشي هذه الظروف و توفير أسباب الوقاية من الإنحراف و السلوك الإجرامي لا بد من محاربة العوامل الاجتماعية و الاقتصادية المؤدية إلى الشدة و القلق الاجتماعي . و من بين عوامل الشدة و القلق الاجتماعي مشكلة البطالة والدخول الضعيفة للأسر و أزمة السكن التي تتسبب في عده توفير السكن اللائق و المريح للأسر في بعض البلدان العربية . و نقص المصحات و الحدائق العامة ومدن الألعاب خارج المنازل و تنمية العمل الملقاة على عاتق الأمهات بحيث تحول بينهن و بين تربية و عناية كاملة بأبنائهن الكثيرين .

ومن الأمور التي يمكن أن تندرج تحت هذا الإطار منع استعمال العنف و العقاب البدني كوسيلة تربوية داخل الأسرة اسوة بما قامت به السويد و النمسة حيث منعتا أسر مجتميعيهما من استعمال ما يسمى بحق الأسرة في الإصلاح . كما يجب على الدولة إرغام الأطباء بالإبلاغ عن كل الإصابات التي يتعرض لها الأطفال من جراء سوء المعاملة عندما يؤتون للعلاج . كما يمكن حماية الأطفال الآداء للزوجين من غير أمهات الأطفال الذين يتعرضون إلى المعاملة السيئة بالتدخل السريع من قبل رجال الأمن في الظروف المتأزمة الذي تهدد

محيطه و خاصة داخل المدرسة أو الأسرة ، فإن هذه الحاجة بالنسبة إليه تكون غير مشبعة .

و في هذه الحالة يبحث الراهق عن امكانيات جديدة لاشباع حاجته ، فيلجأ جاهدا إلى التعويض الجزئي عن هذا النقص بالسلوك المنحرف أو الإجرامي في سبيل الحصول على الاعتراف به ، والفوز بانطباع إيجابي حول قيمة الذاتية من خلال السلوك المنحرف أو الإجرامي .

و يكون لهذه الظاهرة آثار سلبية علي التكامل الاجتماعي داخل المدرسة بحيث يصبح المعلمون غير مباليين تجاه التلاميذ من جراء قيامهم بانماط سلوكية انحرافية فيتوقفون عن التحلي بالمثابرة اللازمة لتقديم الدروس للتلاميذ المتحمسين والمهتمين . و هذا السلوك الدفاعي لدى المعلمين يساهم في ضياع سلطتهم شيئا فشيئا في أعين تلامذتهم كما أن هذا التآكل في السلطة البيداغوجية تكون نتائجه وخيمة خاصة بالنسبة للمعلمين غير المتمرسين و غير القادرين على كسب احترامهم حيث يعجزون عن مواجهة السلوك الانحرافي بالضافة إلى عدم تدريبهم بحكم تكوينهم على تسيير السلوك الانحرافي لتلامذتهم .

أما فيما يتعلق بعامل الجو العام للمدرسة و دوره في سلوك التلاميذ و انجازهم المدرسي ، فقد وجدت الدراسة التي أجراها المعهد الوطني للتعليم في أمريكا في سنة 1979 والتي حملت إسم (The Safe School Study) أن المدارس المنظمة حسب نظام معين تشهد مستويات منخفضة من العنف و التخريب بدرجة أقل منها في المدارس الأخرى ، و استخلص القائمون بالدراسة أن المدارس تكون مجلبة للرغبة في التعليم و تتضمن معدلات منخفضة من العنف عندما تكون مرتبة لاستيفاء الشروط التالية :

- 1 - عندما يعتقد الدارسون أن دروسهم مناسبة .
 - 2 - عندما يعتقد الدارسون أن لهم بعض التحكم بخصوص ما يحدث لهم في المدرسة .
 - 3 - عندما يعتقد الدارسون أن السياسة الانضباطية ملتزمة و عادلة و واضحة و مدعمة بصفة متسقة .
 - 4 - عندما يرى الدارسون أن هناك بناء عقلاانيا للمكافآت في المدرسة التي تقدرهم و تحترمهم لقاء قدرتهم على الإنجاز .
 - 5 - عندما يرى الدارسون أن هناك تسييرا فعلا يخضع لبناء متسق من النظام ، و مديرا يتمتع بروح قيادية عالية .
 - 6 - عندما تتوفر وسائل معينة لتحسين المناخ الذي لا تسوده العلاقات الإنسانية و تشجع الاتصال بين الدارسين و المعلمين (Hawkins و Lam : 1987 : 249) .
- و هذه كلها أمور من شأنها أن تحول دون حدوث الاغتراب لدى الدارسين و جعلهم يحسون بوجود معايير وبعد إنساني داخلي بالنسبة للأبنية القيمية للمدرسة .
- ذلك لأن الاحساس بالاغتراب و غياب المعايير و البعد الإنساني الداخلي للأبنية القيمية يترجم على شكل رفض

اجتماعية هامشية الذين يتميزون في كثير من الأحيان بعوارض انحرافية لا تلبث أن تتفاقم إذا وجدت المحيط المناسب مثل جذب إنتباه المعلمين لما يصدر عن مثل هؤلاء الأطفال من سلوك إنحرافي مجلب للنظر ، بحيث يصبح هذا الإهتمام بمثابة إعجاب و ليس استهجانا . و من هذا المنطلق يكافأ السلوك المنحرف من خلال الإنتباه لفاعله و من ثم يمدد و يصبح مثالا محفزا للزملاء الآخرين لتقليده نظرا لإخرازه على إهتمام المعلمين (Coren و Short : 1976 ، Hawkins : 1978) .

و من الأمور تعرض لها العلماء كمصدر لتشكيل الإنحراف و السلوك الإجرامي : انخفاض مستوى الذكاء و الفشل المدرسي المتمثل في الرسوب و النتائج الضعيفة ، و الجو العام للمدرسة و الاغتراب الثقافي و غياب المعايير داخل المدرسة و الصعوبات الإيكولوجية للمدرسة مثل العدد المرتفع للتلاميذ في الفصول ، فعلا سبيل المثال ، يكون الفشل في الدراسة مسئولا جزئيا عن الرشد الداخلي للمدرسة من قبل الطفل نظرا للضغوط المدرسية و متطلبات النجاح المدرسي التي لا يستطيع مجاراتها ، و من ثم تكون هذه العملية دافعا لظهوره سلوكا منحرفا لأنه يصبح يحس بأن متطلبات النجاح هي عبارة عن تهديد لقيمتة كفرد ، و كتهديد لحظوظه المهنية والاجتماعية (Wolfgang و آخرون : 1972) . و هذا الإحساس يؤدي بالمرهق ، الذي هو في وسط عملية نمو هويته ، إلى تبني إتجاهها عدوانيا و عنيفا كثيرا ما يفرز ميولا انحرافية و إجرامية .

و توصل في هذا الصدد (Hirschi : 1969) إلى أن عدم القدرة الأكاديمية ، و الأداء الدراسي الضعيف يؤديان إلى كره التلميذ للمدرسة ، و من ثم يرفض السلطة المدرسية ويسفر عن هذا الرفض زيادة احتمال إتجاهه نحو الانحراف . كما أن (Elliott و Voss : 1974) وجد أن الفشل المدرسي ينتج عنه الاغتراب عن المدرسة الأمر الذي يؤدي إلى الإقلاع عن الدراسة ، و من ثم الإنحراف . و قد اعتبر الكاتبان أن الإنحراف في هذه الحالة هو عبارة عن عملية تكييفية لمواجهة الفشل المدرسي الذي أدى إلى الإحباط عند التلميذ الفاشل في دراسته و رفضه من قبل الآخرين الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل إتجاهات سلبية تجاه المدرسة من قبل التلميذ و تبني سلوكا بديلا . أما (Gold : 1978) ، فيرى أن التلاميذ الذين يفشلون في دراستهم يلجأون إلى التورث في السلوك الإنحرافي و الإجرامي مع أقرانهم المنحرفين بحثا عن الإعتراف بحيث يؤازر بعضهم البعض بالدعم و الثناء على القيام بالسلوك المنحرف تعويضا عن الدعم و الثناء اللذين لم يجدهما في الإطار الاجتماعي العادي . كما أثبتت دراسات أخرى أن الفكرة السيئة التي يكونها الفرد حول نفسه تؤدي في معظم الأحيان إلى العدوانية و الإنحراف و الهامشية الاجتماعية و ذلك لأن طموح المراهق نحو إحساس مناسب هو حاجة ماسة بالنسبة إليه . وإذا لم يجد إعترافا و اعتبارا في

1- إعادة النظر في البرامج التربوية :

تقتضي عملية إعادة النظر في البرامج التربوية إعادة تصميم المناهج بصفة متناسبة مع درجة نضج و قدرات الدارسين و توفير نظام مدرسي تفاعلي و تعاوني و بمعنى آخر توفير ظروف تعليمية مناسبة تسمح باستيعاب التلاميذ لأهداف تعليمية محددة بدقة قبل المضي قدما إلى أمور أكثر صعوبة . تتوقف عملية التقييم فيها على ما يظهره الدارس من مهارة و تحسن بالنسبة للفترة السابقة بذلا من مقارنته مع زملائه و بذلك تكون عملية التعلم تفاعلية . و حتى تكون تعاونية يجب أن تسمح بتجمع عدة دارسين في مجموعات غير متجانسة كشركاء في عملية التعلم حيث يعمل التلاميذ من مختلف الخلفيات المتعلقة بالقدرات العقلية و المواهب في فرق عمل لاستيعاب مواد المناهج الدراسية . و يتلقون تقييما جماعيا من قبل المدرس على آدائهم الدراسي . و هذه الطريقة تجعل الدارسين يعتمدون على بعضهم البعض في الحصول على المكافآت الإيجابية . ومن مزايا هذه الطريقة أنها تشكل معيارا يسمح بالتعليم و الأداء المدرسي و تؤدي في النهاية إلى تكوين دوافع و اتجاهات إيجابية لدى الدارسين تجاه المدرسين والمدرسة و حول ذواتهم هم على خلاف الطريقة التنافسية ذات النزعة الفردية الأنانية . و من ثم يصبح التلاميذ معترزين بمدارسهم و ينسبون أنفسهم لها .

و قد أكدت الدراسات التي أجريت بهذا الصدد على فعالية هذه الطريقة في زيادة الانجاز المدرسي للدارسين ، وفي تكوين الإهتمام المشترك في أوساط الدارسين بغض النظر عن اختلافاتهم الاجتماعية . و بالإضافة إلى تمكين هذه الطريقة التلاميذ من اكتساب مهارات تعاونية . فبأنها كذلك تجعلهم يساعدون بعضهم البعض في فصولهم . و كذلك فإن هذه الطريقة تكون تفاعلا إيجابيا من شأنه أن يقلل من الاغتراب داخل الفصول و ينمي أوامر الارتباط بين الدارسين في البحث عن الأهداف الأكاديمية المقبولة . و بالتالي تؤدي إلى عدم عمل ارتباطات بديلة مع أقران منحرفين من شأنها أن تؤدي إلى القيام بنماذج سلوكية انحرافية و إجرامية (Haw- kins و Lam : 1987) و لا يجب أن تقتصر عملية إعادة النظر على المناهج و طرق التدريس و التقييم فقط بل يجب أن تشمل المادة المقدمة للدارسين أموراً أخرى كتوفير الفرص لتعلمهم التي تتناسب مع رغباتهم و ميولهم و ذلك لإعدادهم لحياة مستقبلية ناجحة . و كذلك برمجت أوقات فراغهم لاستغلالها في نشاطات تنمي معارفهم من خلال فتح النوادي الثقافية و الرياضية بعد الساعات الرسمية للمدرسة . و تقديم دروس في التربية المدنية و التربية الأسرية و التربية الدينية القويمية . كما يجب أن تشمل عملية إعادة النظر في المناهج كذلك مسألة تكوين لهيئة تدريسية نفسها ليصبح المعلمون يمثلون مثل الأعلى الذي يقتضى به في نظر الدارسين كما

للنشاط التعليمي للهيئة التدريسية . ورفض سلطة مديري المدارس من خلال الابتعاد (distanciation) عن المتطلبات الدراسية على شكل اتجاهات سلبية أو التغيب المستمر عن الدراسة .

و إلى جانب الفشل المدرسي و الجو العام للمدرسة . فإن الصعوبات الأيكولوجية للمدرسة كذلك لها بالانحراف و السلوك الإجرامي داخل المدارس . و من هذه الصعوبات الأيكولوجية احتواء الفصول الدراسية على عدد هائل من الدارسين . و الحجم الكبير للمدارس التي تأوي بين 800-900 تلميذ . و الجو الاجتماعي السائد بين الهيئة التدريسية والتلاميذ هما أمران يشكلان قي كثير من الأحوال عاملا للانحراف . و من العوامل الأيكولوجية الأخرى داخل المدرسة . ضعف صيانة البنية التحتية للمدرسة لأن المباني المتآكلة تشجع على القيام بأعمال انحرافية مثل التكسير و التخريب للمباني المصابة بالتآكل الزمني .

يتضح مما سبق أن المدرسة على الرغم من مكانتها المعتبرة كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية السليمة . فإنها تفشل في أداء رسالتها على أكمل وجه إلا إذا صممت برامجها تصميميا محكما وسلحت نفسها بإجراءات من شأنها أن تساعد على الوقاية من الانحراف و السلوك الإجرامي .

دور المدرسة في الوقاية من الانحراف و السلوك الإجرامي

نظرا للتحولات اليومية التي تطرأ على المجتمعات العربية و التي أدت إلى تخلي الأسرة جزئيا عن مهمتها الأساسية المتمثلة في التطبيع الاجتماعي السليم للطفل . فقد أصبحت المدرسة المكان الطبيعي للقيام بدور الوقاية من الانحراف و السلوك الإجرامي باعتبار أن الطفل يقضي فيها سنوات طويلة من تكوينه الاجتماعي و الثقافي و النفسي .

لذا . فلا بد أن تصبح المدرسة ليس فقط مكانا لتلقي مبادئ القراءة و الكتابة و تأهيل الفرد علميا للدخول في المجتمع بل يجب كذلك أن تؤهله أخلاقيا و سلوكيا ليكون عضوا صالحا في المجتمع و الفشل في إشراك المدرسة و النظام التربوي في الوقاية من الانحراف و السلوك الإجرامي هو بمثابة تجاهل أداة لها امكانية نجاح كبيرة في هذا الصدد . ومن ثم يجب أن يستمر النظام التعليمي و التربوي في العمل كبؤرة مهمة لتقويم السلوك و الوقاية من ممارسة النشاطات الانحرافية و الإجرامية . و عملية مساهمة النظام التربوي في الوقاية من الانحراف و الجريمة تقتضي القيام بشيئين مهمين

1- إعادة النظر في البرامج المدرسية لتتماشى مع قدرات الدارسين و خلفياتهم الاجتماعية و لاقتصادية الثقافية و رغباتهم المختلفة .

2- اتخاذ اجراءات مساعدة و مكمنة لمؤسسة التربية التقليدية .

المدارس حقائق مشجعة منها انخفاض في درجة الانحراف بين التلاميذ ، و تحسن سلامة المدارس من التخريب ، وانخفاض في عدد الحوادث داخل المدارس و زيادة ارتباط التلاميذ بمدارسهم و انخفاض في تفاعلهم مع أقرانهم المنحرفين (Gottfredson ، 1987) . و قد قيمت هذه البرامج الموجهة للدارسين من ذوي الخلفيات الفقيرة و الأنماط السلوكية ذات النزعة الانحرافية من خلال الدراسة التي أجراها (Gold و Petronio ، 1980) ، حيث وجد أن هذا النوع من المدارس يبعث الشعور الإيجابي في نفوس الدارسين تجاه المدرسة ، ويخفض من تردددهم على مراكز الشرطة . كما وجد (Kratcoski و Kratcoski ، 1982) في دراستهما حول برامج فينيكس (Phoenix) الذي تقدمه المدارس البديلة لصالح الدارسين المعروفين بسلوكهم المنحرف أن معدل الفرد إلى الـ انحراف لديهم قد انخفض .

الخاتمة:

مما لا شك فيه تعتبر نماذج السلوك الانحرافي و الاجرامي نتيجة لنظام واسع و معقد من النشاطات و الممارسات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و الظروف النفسية والبيئية الخ... لذا ، يجب معالجتها من خلال مداخل متعددة من شأنها أن تحسن أساليب التربية الأسرية و النظام التربوي و ما يتضمنه من عناصر . و يتضح مما سبق مدى العلاقة الموجودة بين إنتشار السلوك الانحرافي و الاجرامي و التربية الـ اسرية من ناحية و بين هذا النوع من السلوك و النظام المدرسي بما يعنيه من مناهج و علاقات اجتماعية و ظروف بيئية . من ناحية ثانية . وعلى ضوء الإنتشار الواسع و المتزايد للسلوك الانحرافي و الاجرامي ، فإن الأمر يتطلب التركيز على الأساليب الوقائية لمواجهة هذه الظاهرة و ذلك من خلال الأسرة و المدرسة بصفتها المؤسستان الأهم في عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال و باعتبارهما يمثلان ما يعكسه المجتمع الكبير من نشاط و سلوك منحرف أو إجرامي أو سوي .

و من ثم يتطلب الوضع العمل للقضاء على الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية التي من شأنها أن تجعل الأسرة سريعة التأثر بها و الوقوع في ممارسات تعكر السير الحسن لعملية التضييع الاجتماعي لأطفالها . كما يستوجب الأمر حظر استعمال العنف و العقاب البدني داخل الأسرة بقوة القانون و القيام بإجراءات أخرى مكملية مثل نشر الوعي بين أفراد المجتمع و تقديم الاستشارات و الإرشاد للذين هم في حاجة إليهما من الوالدين .

و بخصوص النظام التربوي بصفة عامة و المدرسة بصفة خاصة . يتضح مما سبق كذلك أن المدرسة تمثل ، بالإضافة إلى أداء وظيفتها التربوية الملقاة على عاتقها ، مهدا لانتشار و نقل السلوك الانحرافي و الاجرامي من خلال الأساليب المتبعة في التدريس و نوعية المناهج و العلاقات الاجتماعية السائدة

يقتضي تكوين المعلمين تعليمهم كيفية إعطاء تعليمات واضحة و دقيقة تتعلق بسلوك التلاميذ و كيفية تقييم الجهود الذي يقدمونه و مكافأة سلوكهم التعاوني . بحيث يضع المدرس في بداية العام مخطط للعمل داخل الفصل يحتوي على النقاط التي يجب احترامها من قبل التلاميذ و من قبل المعلم كما يجب أن يتعلم المعلمون طرقا من شأنها أن تمنع حدوث الإختلافات البسيطة داخل الفصل التي قد تؤدي إلى تعطيل العملية التعليمية و تخفيض فرص التعلم . كما يجب أن تشمل عملية إعادة النظر في المناهج و العملية التعليمية أموراً مثل إعادة تقييم المهن التعليمية في المجتمع و تثمينها . وهي عملية تجعل المعلم يحب مهنته . و توفر مناخ لتحسين العلاقة بين المعلمين و التلاميذ من جهة و بين المعلمين و أولياء التلاميذ من جهة أخرى . كما يمكن إشراك أولياء أمور التلاميذ في تسيير المدرسة عن طريق إقامة جمعيات لأولياء لتدارس المشاكل التي تحدث داخل المدرسة و المناهج السلوكية التي تصدر عن أبنائهم و هذه الأمور كلها تندرج تحت عملية إعادة النظر في المناهج و الأمور المتعلقة بها .

2- الإجراءات المساعدةة و المكملية

إلى جانب عملية إعادة النظر في المناهج و الأمور الأخرى المتعلقة بها ، يمكن السلطات المسؤولة عن عمل إجراءات من شأنها أن تساعد المدارس في مهمتها النبيلة و ذلك بتعليم رياض الأطفال و المدارس الابتدائية و المدارس المتوسطة و الثانوية و هذه الخطوة تجعل الأطفال يكونون اتجاهات ايجابية نحو المدرسة و تزودهم بالمهارات الاجتماعية الأولية في سن ما قبل المدرسة . وقد أثبتت الدراسات الميدانية فعالية رياض الأطفال في زيادة قدرة الطفل على الأداء . وتخفيض الحاجة إلى إقامة تعليم خاص للتلاميذ المتأخرين . كما أن رياض الأطفال تريد من حضور الدارسين في إنهاء تعليمهم الثانوي و من ثم تقليص فرص تعرضهم للانحراف . و بالخصوص التلاميذ الذين يتسمون بأعراض السلوك الانحرافي و الاجرامي ، فإنه يمكن إقامة مدارس خاصة بهم توظف من قبل معلمين مدربين تدريباً خاصاً على فنون توفير جو تعليمي إيجابي يسمح بزيادة الشعور بالنجاح في جو مليء بالدفع و القبول . بحيث تستوفي برامج هذه المدارس الاحتياجات الفردية للتلاميذ من خلال تدخلات تناسب مع كل حالة مثل تعليم الدارس من قبل معلم واحد إذا اقتضى الأمر ذلك . و عدم اتباع نظام التقييم المعتاد ، و تصميم برامج مبنية على واقع هؤلاء التلاميذ آخذة بعين الاعتبار خلفياتهم الاجتماعية و الاقتصادية و السلوكية . و تحتوي على تقنيات من شأنها أن تغير سلوكهم . علماً بأن هذا النظام اتبع في الولايات المتحدة الأمريكية في سبعة عشر مدرسة اعتمدت برامج موجهة للوقاية من الانحراف في خمسة عشر مدينة أمريكية . و قد بينت نتائج تقييم هذه

الحقيقة، بيروت.

مصطفى عمر التير. (1990). "التحديث والأسرة و جنوح الأحداث في الوطن العربي". المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد الخامس، العدد العاشر، صص 14-59.

* مصطفى العوجي. (1985). "التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف". دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

(*) الدكتور عمر عسوس أستاذ- مدير معهد علوم الاتصال جامعة عنابة - الجزائر

- Agnew, Robert & Peterson, David M.: "Leisure and Delinquency", Social Problems, Vol. 36 Nr 4, pp: 332-350
- Brantingham, P.J. & Faust, F.L. (1976) "A Conceptual Model of Crime Prevention", Crime and Delinquency, 22: pp: 284-296.
- Berrueta, John. R. and al. (1987). "The effects of Early Educational Intervention on Crime and Delinquency in Adolescence and Early Adulthood", in Burchard & Burchard (Eds). Prevention of Delinquent Behavior. Sage Publications: Newbury Park, Beverly Hills, London, New Delhi, pp: 220-240.
- Cohen, A. K. & Short, F. Jr (1976). Crime and Juvenile Delinquency. In R. K. Merton & Nibset (Eds), Contemporary Social Problems. New York: Harcourt, pp: 45-102.
- Cressey, Donald R., (1983) Delinquent and Criminal Subcultures. in Sanford H. Kadish (ed): Encyclopedia of Crime and Justice, vol 2, New York - London : pp: 484-590
- Elliot, D.S. & Voss, H.L., (1974) Delinquency and Dropout, Lexington, Ma: D.C. Heath.
- Gold, & R.J. Petronio. (1980). "Delinquent Behavior in Adolescence", in Adelson, J. (ed) Handbook of Adolescent Psychology. New York : Wiley-Interscience.
- De Koster, Katie. (1994). Child Abuse. Opposing View Points Series. Greenhaven Press, Inc. San Diego.
- Gold, M. (1978). Scholastic Experiences, Self-Esteem, and Delinquent Behavior: A theory for Alternatives Schools. Crime and Delinquency, 24 (3), pp: 290-308
- Gottfredson, D.C. (1987). "Examining the Potential of Delinquency Prevention Through Alternative Education". Today's Delinquent, 6, pp: 87-100.
- Hawkins, J.D. (1981). Student Team Learning: Preventing the flocking and feathering of delinquents. Journal of Primary Prevention, 2 (1), pp: 50-5.
- Hazkins, J. David., Lam, Tony. (1987). "Teacher Practices, Social Development, and Delinquency." In Burchard & Burchard. Prevention of Delinquent Behavior? Sage Publications, Newbury Park, Beverly Hills, London, New Delhi, pp: 220-240.
- Hirschi, T. (1969). Causes of Delinquency. Berkeley, CA: University of California Press.
- Kaplan, Howard B. (1984). Patterns of Juvenile Delinquency. Sage Publications. Beverly Hills, London New Delhi.
- Kratscoski, P.C. & L.D. Kratscoski. (1982). The Phoenix Program: An Educational Alternative for Delinquent Youths." Juvenile & Family Court Journal, 33: 17-23.
- Lane, Theodore W. & Davis, Glen E. (1987). "Child Maltreatment and Juvenile Delinquency Does a Relationship Exist?" in Burchard & Burchard. Prevention of Delinquent Behavior. Sage Publications. Newbury Park, Beverly Hills, London, New Delhi, pp: 122-138.
- Rankin, Joseph H. (1980) "School Factors and Delinquency: Interactions by age and sex." Sociology and Social Research, 64, pp: 420-34.
- Schzind, Hans-Dieter & Baumann, Turgen. (1990) "Causes, Prevention du rapport de la Commission Allemande sur le sum de la Violence: Ract Contr la Prevention et la Repression de la Violence." Revue Internationale de Crim-cembre: pp: 395-436/ inologie et de Police Technique: Nr 4, Octobre-D
- U.S. Department of Health; (1978). Education and Welfare, National Institute of Education, Violent Schools - Safe Schools: The Safe School Study Report to the Congress. Washington D.C.
- Wolfe, David A. (1987). "Child Abuse Prevention with At-Risk Parents and Children." In Burchard & Burchard (Eds). Prevention of Delinquent Behavior. Sage Publications. Newbury Park, Beverly Hills, London, New Delhi, pp: 160-189.
- Wolfe, Davis A. (1987). Child Abuse: Implications for Child Development and Psychopathology. Sage Publications, Newbury Park, Beverly Hills, London, New Delhi.
- Wolfing, Marvin E., Tomberry, Terence and Figlio, Robert. (1987). From Boy to Man, From Delinquency to Crime. Chicago-London.
- Wolfing, M.E., Figlio, R.M. & Sellin, T. (1972). Delinquency in a Birth Cohort. Chicago: University of Chicago Press.
- Wright, Logan. (1980). The "Sick but Slick" Syndrome as a Personality

داخلها وجوها العام. اذا فإن حل هذه الصعاب و جعل المدرسة تسهم في عملية الوقاية من السلوك الانحرافي/ الاجرامي يكمن في إعادة النظر في النظام التربوي و ما يتضمنه من مناهج و علاقات اجتماعية و ظروف بيئية و إيكولوجية. بحيث يصبح غير ممهد و محفز للفشل المدرسي و الممارسات الا اجتماعية و ذلك باتباع ما تم ذكره كبداية.

و ختاماً يمكن القول بأن محاولة الوقاية من الانحراف والجريمة من خلال الأسرة و النظام التربوي لا يمكنها بحال من الأحوال القضاء على نماذج السلوك الانحرافي و الاجرامي مرة واحدة نظراً لتعدد العوامل و الظروف و لكنها بلا شك سوف تؤثر على معدلات حدوثها.

المراجع

- * أبو بكر أحمد باقادر. (1989). العمالة النسائية و أثرها على تربية النشء. بحث قدم في إطار المحاضرات العلمية المقدمة بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- * إدريس عزام. (1989). "بعض المتغيرات المصاحبة لاغتراب الشباب من المجتمع الجامعي". مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، ربيع 1989، صص 69-91.
- * جهينة سلطان سيف العيسى. (1988). "الاغتراب بين الطلبة الجامعيين القطريين و البحرينيين و اليمنيين". حولة كلية الإنسانيات و العلوم الاجتماعية، العدد الحادي عشر، صص 77-103.
- * سليم نعامة. (1985). سايكولوجيا الانحراف دراسة نفسية - اجتماعية. دمشق.
- * عبد الله خوخ و فاروق عبد السلام. (1989). الأسرة العربية و دورها في الوقاية من الجريمة و الانحراف. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض.
- * عبد المجيد سيد أحمد منصور. (1987). دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض.
- * عمر التومي الشيباني. (1990). "دور التربية في وقاية الأحداث من الانحراف". المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد العاشر، صص 11-40.
- * لبنى عبد الله القاضي. (1990). أثر العمالة الأجنبية في التغير الاجتماعي في الدول العربية. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض.
- * مصطفى عمر التير. (1990). الوجه الآخر للسلوك. معهد الإنماء الاجتماعي، بيروت.
- * مصطفى حجازي. (1975). الأحداث الجانحون. دار